تقييم المرحلة الثانية [2009-2015] من المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025)

Evaluation of the second phase [2009-2015] of the national scheme Of tourism development (SDAT 2025)

د. مسدوي دليلة

جامعة بومرداس - الجزائر

d.mesdoui@univ-boumerdes.dz

تاريخ الإرسال: 2019/08/28 تاريخ القبول: 2020/09/05 تاريخ النشر: 2020/12/31

الملخص:

تعد الجزائر من الدول التي تمتلك إرثا طبيعيا، تاريخيا، حضاريا وماديا جعلها تصنف ضمن الدول السياحية من طرف المنظمة العالمية للسياحة، وقد تولت وزارة السياحة تسيير القطاع السياحي بإعداد جملة من المخططات بداية من سنة 1967 إلى غاية 2008 منها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025) الذي تم تقسمه إلى ثلاث مراحل. تركز هذه الدراسة على تقييم المرحلة الثانية [2015/2009] كونها المرحلة الأخيرة القابلة للتقييم، وقد تم فيها تسجيل عجز في طاقة الإيواء المبرمجة حيث قدرت الفجوة بـ60617 سرير سنة 2009 إلى 57627 سرير سنة 2015، وكذا تدفقات السياح حيث كان من المتوقع وفود 2,5 مليون سائح بينما لم يتجاوز الوافدين الحقيقين 1.9 مليون سائح أغلبيتهم جزائريين مقيمين بالخارج، كما أن الايرادات السياحية بلغت نهاية 2015 قيمة 303.7 مليون دينار، غير أن المتوقع منها في نفس السنة هي 1500 مليون دولار، بالإضافة للعجز المسجل في المؤشرات الأخرى نظرا للمشاكل الكثيرة التي يعاني منها القطاع والتي تنتظر حلولا لبلوغ الأهداف المسطرة.

- **الكلمات المفتاح :** السـياحة؛ المنظمة العالمية للسـياحة؛ المخطط التوجيهي للتهيئة السـياحية؛ السـياح الوافدين؛ الإيرادات السياحية. .
- **تصنيف JEL :** L83 ؛ Z3؛ Z32

Abstract:

Algeria is one of the countries with natural, historic andcultural heritage,which has been classified as a tourist destination by the World Tourism Organization. Tus ; the Ministry of Tourism was designed to manage the tourism sector through setting a number of schemes from 1967 until 2008, by launching the Master Plan for Tourism Development(SDAT 2025), which was divided into three phases. In this study, the focus was on the evaluation of the second phase term [2009/2015], as a final assessable phase. The deficit was recorded in the planned housing capacity, where the gap was estimated at 60617 beds in 2009 To 57,627 beds in 2015, and a deficit was recorded during the period in tourist flows where a number of 2.5 million touristswas expected, while the actual touristsarrivals did not exceed 1.9 million, the majority of whom are Algerians residing abroad, and recorded a deficit in tourism revenue estimated at the end of 2015 at 303.7 million dinars, while the expected revenue was $ 1500 million, in addition to the deficit recorded in other indicators due to the many problems experienced by the tourism sector, which are waiting for solutions to achieve the set goals.

- **Keywords:** Tourism; World Tourism Organization; Scheme of Tourism Development; Inbound Tourists; Tourism Revenues.
- **Jel Classification Codes :** L83; Z3; Z32

المؤلف المرسل: مسدوي دليلة، **الإيميل:** d.mesdoui@univ-boumerdes.dz

I- تمهيد :

تُعتبر التنمية السياحية في الكثير من دول العالم من أهم عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، كما تعتبر في بعض الدول أحد الروافد الرئيسية للدخل القومي، فهي تساهم في تحسين ميزان المدفوعات وتوفير فرص العمل وخلق فرص مدرة للدخل، فضلا عن المساهمة في تحسين أسلوب ونمط الحياة الاجتماعية والثقافية لعموم أفراد المجتمع. والجزائر تنظر لقطاع السياحة على أنه قطاعا مهما للنمو الاقتصادي، فهو قادر على تحريك قطاعات اقتصادية أخرى من خلال الروابط التي يقيمها معها، كما يساعد في الحد من التسرب المالي من الاقتصاد المحلي إلى أدنى حد حين يوفر إمكانية السياحة الداخلية بدلا عن تصدير السياح الوطنيين إلى الخارج، وهو بذلك يساعد في التخلص من التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات. لكن وبالرغم من المؤهلات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر والمجهود الكبير الذي بذل في الفترة الأولى من عمر استقلالها لإعطاء القطاع السياحي بعده الذي يستحقه إلا أن السياحة بقيت من القطاعات الثانوية التي لم تنل حظها من الرعاية والدعم. ورغم المحاولة الثانية للنهوض بالقطاع سنة 2008 من خلال إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الذي تم تقسيمه إلى ثلاث مراحل، فالمرحلة الأولى على المدى القصير تمتد من [2008-2009] أما المرحلة الثانية على المدى المتوسط خلال الفترة [2009-2015] أما المرحلة الثالثة والأخيرة والممتدة [2015-2025]، إضافة للمخطط الحكومي لأفاق 2030 والذي يعتبر ورقة طريق للدولة لتطوير السياحة في الجزائر إلا أن القطاع لم يعرف الإقلاع المنشود إلى يومنا هذا.

I.1- **إشكالية البحث:** مما سبق ومن خلال هذه الورقة البحثية سنحاول الإجابة عن الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تم تحقيق الأهداف المسطرة للمرحلة الثانية من المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025؟

تندرج ضمن الإشكالية الرئيسية جملة من التساؤلات:

- فيما تكمن أهم المقومات السياحية الجزائرية؟
- ما هي مجمل الأهداف المسطرة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية خلال المرحلة الثانية من تنفيذه؟
- ما هي أهم التحديات التي يوجهها القطاع السياحي والتي تشكل عائقا أمام تحقيق الأهداف المسطرة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية؟

I.2- **فرضيات البحث:** بهدف الإجابة على الاشكالية الرئيسية وكذا الأسئلة الفرعية ارتأينا صياغة جملة من الفرضيات:

- تكمن أهم المقومات السياحية الجزائرية في المقومات الطبيعية، التاريخية، الحضارية والمادية.
- الأهداف المسطرة في المرحلة الثانية من المخطط التوجيهي لتهيئة السياحية مرتكزة أكثر على الأهداف المالية أي الإيرادات السياحية العائدة إلى الميزانية العمومية.
- يعد العقار السياحي أهم تحدي يشكل عائق كبيرا أمام تحقيق الأهداف المسطرة في المخطط التوجيهي لتهيئة السياحية أفاق 2025.

I.3- **أهداف البحث:** يهدف هذا البحث إلى:

- معرفة أهم المقومات السياحية التي تزخر بها الجزائر سواء كانت طبيعية، تاريخية، حضارية وحتى بشرية.
- دراسة وتقييم المرحلة الثانية من المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025 والذي يعبر عن الاستراتيجية المنتهجة من طرف الدولة للنهوض بقطاع السياحة.
- التعرف على أهم التحديات والعراقيل التي تقف أمام القطاع السياحي الجزائري وتحقيق التنمية.

I.4- **أهمية البحث:** تكمن أهمية البحث في أهمية الموضوع بحد ذاته، فقطاع السياحة يعد من القطاعات الهامة التي هي بحاجة لاهتمام ودعم بشتى الطرق، ومن تلك الاهتمامات تخصيص دراسات وأبحاث لمعرفة واقعه الحقيقي وتدارك النقائص الموجودة

فيه لاقتراح حلولا ملائمة، ومثالنا لذلك هذه الدراسة التي تم فيها محاولة تقييم أهم وأبرز استراتيجية تم تسطيرها لتسيير هذا القطاع من خلال تقييم المرحلة الثانية منها، بهدف كشف بعض الانحرافات بين المتوقع والحقيقي وبالتالي تشخيص الوضعية واقتراح بعض الحلول اللازمة لتخفيف من حدة الانحراف والنهوض بالقطاع السياحي إلى مستوى أرقى.

I.5- **منهج البحث:** للإجابة على الاشكالية المطروحة في الدراسة والتي تصب في معرفة البرنامج المسطر خلال المرحلة الثانية من المخطط التوجيهي لتهيئة السياحية وما تحقق فعلا منه، تم الاعتماد على منهجين هما: الوصفي ومنهج دراسة حالة، فالوصفي تم استعماله خاصة في المحور الأول من خلال سرد بعض الحقائق المتعلقة بالمقومات السياحية الجزائرية المتوفرة، أما منهج دراسة حالة تم استعماله في المحور الثاني المتعلق بدراسة حالة المخطط التوجيهي لتهيئة السياحية من خلال تقييم المرحلة الثانية منه [2015/2009] وذلك بالاستعانة بالأسلوب التحليلي من خلال تحليل الجداول المتعلقة بالتقييم المبرمجة والمحققة فعلا.

I.6- **الدراسات السابقة:** هناك العديد من الدراسات التي تطرقت إلى المخطط التوجيهي، سوءا بالإشارة إلى مضمونه، أهميته أو حتى تقييمه على فترات مختلقة حيث جاءت هذه الدراسة كدراسة تكميلية لتقيم المرحلة الثانية منه، ومن جملة تلك الدراسات نجد:

- **الدراسة الأولى:** يحياوي خديجة، " **قراءة تحليلية للمخطط التوجيهي لتهيئة السياحية أفاق 2025**"، مقال في مجلة علمية دولية محكمة المعارف، العدد 22، جوان 2017، تناولت الباحثة الاشكالية التالية: هل تمكن قطاع السياحة من تحقيق أهداف المخطط للفترة 2013/2008؟ وهل سيتمكن من تحقيق أهداف الفترة 2015/2009 ومن ثم أفاق 2025؟ حيث تمت دراسة الموضوع من خلال ثلاث محاور أساسية: أولا أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025)، ثانيا حول أليات إنعاش السوق السياحية في الجزائر وفق ما جاء به المخطط، ثالثا حول تطور أهم مؤشرات أداء قطاع السياحة، غير أن الباحثة في دراستها ركزت على تقييم الفترة الممتدة ما بين [2013/2008]، فهذه الدراسة تأتي كتكملة لتقيم المرحلة الثانية كاملة للمخطط والممتدة ما بين [2025/2009].
- **الدراسة الثانية:** عماري عصام، "**رهانات المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 بين الو اقع والأفاق**"، مقال في مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد السابع، الاصدار الأول سنة 2018، حيث تناول الباحث الاشكالية التالية: ما هو الإطار التشريعي والتنظيمي الذي وضعه المشرع الجزائري للنهوض بقطاع السياحة وتفعيل أليات الاستثمار السياحي وجعله مصدرا بديلا لخلق الثروة؟ وللإجابة على الإشكال المطروح تم الاعتماد على ثلاث محاور، أولا مفهوم الاستثمار السياحي، الثاني حول التخطيط السياحي وعلاقته بإعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الثالث حول الاستراتيجية الجديدة للتهيئة السياحية في منظور المخطط التوجيهي لتهيئة السياحية لأفاق 2030، لقد تطرق الباحث إلى محتوى المخطط التوجيهي (SDAT2025) وقراءة مضمونه من الجانب القانوني والتشريعي دون تقييمه، فهذه الدراسة ستكون قراءة بالأرقام لمضمون المخطط من خلال تقييم المؤشرات المسجلة خلال الفترة الثانية من المخطط.
- **الدراسة الثالثة: بركان دليلة، هاني نوال، "الاستثمار السياحي في الجزائر وسبل تفعيله في ظل استراتيجية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2025)**"، مقال في مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد 7، ديسمبر2018، فالباحثتان تناولتا الإشكالية التالية: ما هي أليات تفعيل الاستثمار السياحي في الجزائر في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2030)؟ وللإجابة على الإشكال المطروح ركزت الدراسة على ثلاث محاور أساسية، الأول الإطار المفاهيمي للسياحة والاستثمار السياحي، الثاني حول المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2025)، الثالث حول تفعيل الاستثمار السياحي الجزائري في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، فالباحثتان تطرقتا للدراسة من خلال التركيز على العرض السياحي وكذا الانجازات المحققة وخاصة خلال الفترة 2016/2013 ولكن دون تقييم مع ما هو مسطر، فهذه هي الإضافة التي سوف تكون في هذه الدراسة.

- **الدراسة الرابعة:** براي نور الدين، عمارة نعيمة، "**التخطيط الاستراتيجي كآلية فاعلة في تحقيق التنمية السياحية المستدامة (SDAT2025)**"، مقال في مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد5، العدد2، جوان 2018، فالباحثان تطرق إلى الاشكالية التالية: إلى أي مدى ساهم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في النهوض بالقطاع السياحي بالجزائر؟ وللإجابة على الإشكال المطروح تم التركيز على ثلاث محاور الأول المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الثاني حول تحليل النموذج، فالدراسة الأخيرة هي الأقرب كونها قامت بتقييم المرحلة الثانية ولكن من زاوية مختلفة عن الدراسة الحالية.

I.7- **هيكل الدراسة:** بهدف الإجابة على الإشكال المطروح وكذا إثبات صحة الفرضية من نفيها قمنا بإعداد هذه الدراسة التي تضمنت ثلاث محاور أساسية وهي:

- **المحور الأول:** المقومات السياحية للجزائر.
- **المحور الثاني:** تقييم المرحلة الثانية [2009-2015] من المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.
- **المحور الثالث:** أهم الحلول المقترحة لمواجهة تحديات القطاع السياحي في الجزائر.

II - المقومات السياحية للجزائر:

تمتلك الجزائر على غرار الكثير من البلدان المتهيئة سياحيا لكثير من المقومات التي لا يمكن انكارها وهي تتنوع بتنوع المناطق والمناخ، في هذا السياق سنتعرض إلى أهمها خاصة الطبيعية، الحضارية والتاريخية إضافة إلى المقومات المادية المتنوعة.

1.II- المقومات السياحية الطبيعية:

تطل الجزائر على مساحة شاسعة تمتد من البحر المتوسط شمالا إلى أعماق الصحراء الكبرى جنوبا، "وتتوفر على مقومات متنوعة تتمثل في الشريط الساحلي الذي يمتد على طول الساحل يتجاوز 1600 كلم من السواحل الرملية، تتميز بمناخ متوسطي معتدل، تتخلله رؤوسا وخلجانا. وتتربع الجزائر على أربع أنواع من التضاريس المتباينة من ناحية الامتداد، وهي تتابع من الشمال إلى الجنوب. ففي الشمال تمتد سهول التل الجزائري، يأتي بعدها حزام جبلي يحتوي على سلاسل جبلية يمكن استغلالها في تطوير السياحة الجبلية وما ينطوي عن هذا النمط السياحي من متعة وترفيه وممارسة بعض الرياضات، خاصة وأن هذه الجبال تتوفر على مقومات الجذب السياحي من جمال الطبيعة، غابات وثلوج، تتخلل هذه الجبال شعابا ومنابع مائية وحيوانات وطيور مما يؤهلها لترقى إلى مستوى الطلب عليه وتلبية رغبات هواة السياحة الترفيهية والجبلية . أما جنوب الجزائر فيمثله الأطلس الصحراوي، ويظهر في الصحراء الجزائرية الممتدة على مساحة شاسعة تشكل أكثر من 80% من المساحة الكلية للبلاد، وتحتوي على عدد كبير من الواحات المتناثرة عبر الصحراء. وأكثر ما يميز صحراء الجزائر منطقة الأهقار التي تكتسي أهمية كبيرة نظرا لما يتوفر عليه من كنوز وشواهد تحمل الكثير من خصوصيات هذه المنطقة المتميزة بتنوع تضاريسها ومناخها وبسلسلة جبالها الشاهقة التي تميزها قمة تاهات بارتفاع 2918 مترا عن سطح البحر." (بو فليح و تقرورت، 2010، صفحة 38).

كما تزخر الجزائر بموروث طبيعي من نوع أخر والمتمثل في 282 منبع الحموي تم إحصائها سنة 2015 فهي موزعة على كافة التراب الوطني أنظر الجدول رقم (01) (الملحق رقم 1) الذي يوضح لنا توزيع لأهم تلك المنابع الحموية على مستوى ولايات الوطن).

2.II- المقومات السياحية الحضارية والتاريخية:

تعتبر الجزائر من الدول التي تملك إرثا تاريخيا وحضاريا، تمتد جذوره إلى أعماق التاريخ وتتميز بتنوع حضاراتها ومواقعها الأثرية التي تعكس الإرث الثمين، أهم المواقع التاريخية والحضارية التي تتوفر عليها الجزائر موقع التاسيلي، الذي يعتبر من أهم وأروع المواقع العالمية من حيث طبيعته الجيولوجية. والذي يعود تاريخه إلى 600 سنة قبل الميلاد، وثمة حي القصبة في الجزائر العاصمة والتي شيدها العثمانيون في القرن السادس عشر، تمثل إحدى أجمل المعالم الهندسية في المنطقة المتوسطية. أيضا وادي ميزاب بغرداية الذي يعود تاريخ بنائه إلى القرن العاشر ميلادي، إضافة إلى موقع تيمقاد الذي يعود إلى أكثر من 1000 سنة ميلادية. كما تعتبر قلعة بني حماد من المواقع الأثرية الهامة في التراث التاريخي للجزائر، فهي تتوفر على آثار رومانية كالأسوار والقبور القديمة، وعلى آثار إسلامية، وآثار للدولة الحمادية ودولة الموحدين خلال فترة تواجدهم بهذه المنطقة. كما يشمل التراث الحضاري والثقافي للجزائر رصيدا هاما من المتاحف منها المتحف الوطني سيرتا بقسنطينة ويعتبر من أقدم المتاحف في الجزائر. إلى جانب هذا التراث الحضاري والثقافي الذي تتوفر عليه الجزائر فإنها تملك تراثا ثقافيا شعبيا، يتمثل في إرث من العادات والتقاليد المحلية، ومنتجات متنوعة للصناعة التقليدية، مثل صناعة الزرابي وصناعة النحاس وصناعة الفخار.

3.II- المقومات السياحية المادية (النقل، الإطعام، الإيواء):

تقوم التجهيزات السياحية بتقديم الخدمات الضرورية التي يحتاج إليها السائح من إطعام، مأوى وتنقل وغيره سواء كان سائحا أجنبيا أو موطن جزائري أثناء تواجده في مواقع سياحية.

أ- **مؤسسات النقل:** احتلت الجزائر المرتبة الثانية على المستوى الإفريقي من حيث النقل الذي يتفرع إلى النقل الجوي، البري والبحري، حيث كان عددها موزع في نهاية 2011 كما يلي (Ceneap, 2001, p. 10):

- **النقل الجوي الجزائري:** تغطي شركة الخطوط الجوية الجزائرية 124 محطة منها داخلية (سطيف، بجاية، قسطينة...) وخارجية (مصر لطيران، الطاسلي للطيران، تركيا للطيران...) وتستعمل خاصة من طرف سياح الأجانب.
- **النقل البحري الجزائري:** تربط موانئ الجزائر بنحو 60 بلد في العلم ويبلغ عددها حاليا 12 ميناء، يقوم من خلالها السياح منهم المحليين والأجانب للقيام برحلات سياحية ومن أهم تلك الموانئ نجد (الجزائر، وهران، الغزوات، بجاية، سكيكدة).
- **النقل البري:** وهي الشبكة الأكثر استعمالا خاصة في السياحة الداخلية حيث قدر النقل البري لسنة 2011 بـ180.039 كلم من طرق حيث تتوزع على النحو التالي:
  - الطرق الوطنية 29107 كلم (RN).
  - الطرق الولائية 23888 كلم (CW).
  - الطرق البلدية 59044 كلم (CC).
  - الطرق الحضرية 68000 كلم (VU).
- **السكك الحديدية:** تتضمن شبكة النقل بالسكك الحديدية في الجزائر حولي 4200 كلم معظمها متمركزة في الشمال والتي تستعمل خاصة في السياحة الداخلية من طرف المقيمين، فهي موزعة كالتالي:
  - 299 كلم خطوط مكهربة.
  - 300 كلم سكة عريضة.
  - 1085 كلم سكة ضيقة.

ب- **الاتصالات:** عرف قطاع الاتصالات في الجزائر تفتحا على سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية إذ أصبح "الهاتف وشبكة الانترنت سهلة المنال خاصة بعد إدخال نظام ADSL حيث يضم ما يقارب 5 ملايين مشترك في سنة 2005." (www.wikipedia.org، 2011) حيث زدت حدة التفتح بعدة المنافسة الشديدة بين المتعاملين الثلاث في سوق الاتصال الجزائرية وهي: شركة موبليس (mobilis)، شركة جازي (DJEZZY) وشركة أوريدو (Ooredoo).

ت- **المؤسسات الفندقية:** حسب المرسوم التنفيذي رقم 2000-46 المؤرخ في 25 ذي القعدة عام 1420 المرافق لـ 1 مارس 2000 فإن المؤسسة الفندقية هي " كل مؤسسة تمارس نشاطا فندقيا وبعد نشاط فندقي كل استعمال بمقابل للهياكل الأساسية الموجهة أساسا للإيواء وتقدم الخدمات المرتبطة به وتتكون هذه الهياكل من مؤسسات الإيواء والمحددة في عدة أشكال، حيث يستأجرونها لزبون ليقيم بها من أسبوع واحد إلى شهر دون أن يتخذها سكنا له." (الجريدة الرسمية، العدد 19، 2000، صفحة 81)

حسب **المادة (2)** من نفس المرسوم السابق تم تعريف هياكل الإيواء السياحية " أنها يتم منح القبول للهياكل الموجهة أساسا للإيواء تقديم الخدمات المرتبطة به، حيث يقوم الزبائن باستأجرها ليقيموا بها من أسبوع إلى شهر دون أن يتخذوها سكنا لهم." (الجريدة الرسمية، العدد 19، 2000، صفحة 81)

كما حدد المشرع الجزائري أنواع المؤسسات الفندقية في **المادة (3)** من نفس المرسوم المذكور أعلاه في (الفنادق، نزل الطريق، قرى العطل، الاقامات السياحية، النزل الريفية نزل العائلية، الشالهات، السياحية المفروشة، المخيمات، محطة الاستراحة) كما يلي: (الجريدة الرسمية، العدد 19، 2000، صفحة 81).

المادة (5) الموتيل (نزل طريق): هو هيكل إيواء مبني خارج المناطق السكنية يصل إليه مباشرة بطريق مفتوح لحركة مرور السيارات، يجب أن يكون للموتيل مساحة لتوقف السيارات، محطة بنزين وإذا لم تتوفر هذه يجب أن يكون النزل قريبا من محطة تكفل خدمات لتمويل بالوقود التشحيم ومراقبة العجلات، كما يجب أن يشمل على عشر غرف على الأقل ويوفر لزبائنه الوجبات الرئيسية في اليوم.

المادة (6) قرية العطل: هي مجموعة هياكل إيواء مبنية خارج المناطق السكنية، وتوفر أجنحة سكنية تشمل على شقق عائلية، ولا بد أن يتوفر بها مستوصف ميداني ومركز تجاري ومحطة بنزين.

المادة (7) الإقامة السياحية: هي هيكل إيواء يقع خارج المناطق السكنية في أماكن مشتركة تتمتع بجمال طبيعي خاص وتمنح لزبائنها شقق مجهزة بالأثاث.

المادة (8) النزل الريفي: هيكل يقع خارج المناطق السكنية ويشمل على 6 غرف على الأقل تقديم وجبة فطور الصباح.

المادة (9) النزل العائلي: يشمل خمس (5) غرف إلى خمسة عشرة (15) غرفة ويوفر وجبة فطور الصباح على الأقل، غير أنه يمكن أن يقدم وجبات الطعام لزبائنه أو يسمح لهم بإعدادها.

المادة (10) الشالهات: هيكل معد لاستقبال الزبائن في المحطات البحرية أو الجبلية، ويكون مؤثث أو غير مؤثث ويؤجر لليوم، لأسبوع أو لشهر أو للفصل.

المادة (11) المنزل السياحي المفروش: يتم استأجره حيث لا يفوق عدد الغرف فيه العشرة لمدة أقصاها شهر واحد ويتكون المنزل السياحي المفروش من فيلات وشقق وغرف مؤثثة.

المادة (12) المخيم: هو مساحة مهيأة لضمان إقامة للسياح في تجهيزات يحضرونها بأنفسهم أو تقدم لهم في عين المكان.

المادة (13) محطة الاستراحة: تقام في طريق الرحلات السياحية لتمكين السياح العابرين من الراحة، ويجب أن تشمل هذه المحطة على غرفة مشتركة على الأقل، مهيأ من غرفة وقاعة للطبخ والإطعام وغرفة أو صالة تجهيز صحي ملائم.

ث- **المؤسسات الإطعامية:** لقد قام الموقع حوس howesse.com الرائد في مجال السياحة والسفر في الجزائر باختيار عشر من أهم المطاعم التي يقصدها السياح والمتخصصة في الطبخ التقليدي في الجزائر، هذا اعتمادا على عدد الزوار الذين يتصفحون موقع حوس بحثا عن أرقى وألذ المطاعم التي تقدم أطباق بوصفات جزائرية أصلية وبعدها قام الموقع حوس باختيار ونشر أهم تلك المطاعم والمتمثلة في (http://www howesse.com ، 2017):

- ملك اللوبيا بالجزائر العاصمة (le roi de le loubia).
- راحة البال بباب الزوار (Rahet el bal).
- كهف النكهات بالجزائر العاصمة (Grotte des save).
- مطعم لالة مينة بالجزائر العاصمة (Restaurant lalla mina).
- دار الكسكس بالجزائر العاصمة (la maison du couscous).
- مقعد زمان بالشرقة (Kaadet Zmen).
- خيمة الساورة بالجزائر العاصمة (Kheimat essaora).
- مطعم التوارق بين عكنون (Resturant Touareg).
- دار لحلو بالمحمدية (Dar Lahlou).
- الطاجين بالأبيار (le tajine).

4.II- المقومات الإدارية: تتمثل في مجموعة من الإجراءات الإدارية والهيئات المشرفة على تنظيم وتسيير القطاع السياحي على رأسها وزارة السياحة والصناعة التقليدية والتي تعمل بالتنسيق مع مختلف الهيئات الإدارية الأخرى منها الديوان الوطني الجزائري للسياحة، مؤسسات التسيير السياحي، النادي السياحي الجزائري والمديريات الولائية للسياحة الموزعة على 48 ولاية إضافة إلى مؤسسات وهيئات أخرى والمتمثلة.

أ- **الإدارة المركزية:** تتمثل في وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية والتي تأسست بموجب المرسوم التنفيذي رقم 16-06 المؤرخ في 10 يناير 2016، غير أنها حاليا في سنة 2017 أصبحت تسميتها وزارة السياحة والصناعة التقليدية وأكلت لها المهام التالية (المرسوم التنفيذي رقم 07/16):

الفقرة الأولى: التعريف بالمنتوج السياحي الجزائري وتوجهه وترقيته.

الفقرة الثانية: تجسيد السياسة التنموية في مجال السياحة.

الفقرة الثانية: إنجاز المخططات التنموية السياحية.

وفيما يلي مختلف التسميات للوزارة الوصية على القطاع السياحي منذ الاستقلال إلى اليوم:

- سنة 1963 أدرج قطاع السياحة ضمن المرسوم (73/63) المؤرخ في 1963/03/04 ويتضمن تنظيم وزارة الشباب والرياضة والسياحة ليعود ويشتغل قطاع السياحة بنفسه وذلك بالمرسوم 474/63 المؤرخ في 1963/12/20 يتضمن تنظيم وزارة السياحة ليعاد تنظيمه بالمرسوم رقم 205/65 المؤرخ في 11 أوت 1965.
- المرسوم 78/70 المؤرخ في 08 جوان 1970 ويتضمن تنظيم إدارة السياحة.
- المرسوم التنفيذي 09/70 المؤرخ في 1970/02/05 يتضمن تنظيم إدارة وزارة السياحة ليعاد ادراج قطاع السياحة مع الثقافة سنة 1985.
- المرسوم 129/75 المؤرخ في 1975/05/21 يتضمن تنظيم إدارة مركزية للثقافة والسياحة.
- المرسوم التنفيذي 75/89 المؤرخ في 1989/05/30 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لكتابة الدولة في السياحة لدى رئيس الحكومة.

المرسوم التنفيذي 308/92 المؤرخ في 1992/10/03 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية.

- سنة 2000 يعاد تنظيمها بمرسوم تنفيذي رقم 88/01 المؤرخ في 05 أفريل 2001 يتضمن تنظيم إدارة مركزية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية.

- في 2003/02/24 يعاد استقلالية السياحة بمرسوم تنفيذي رقم 76/03 يتضمن تنظيم إدارة مركزية لوزارة السياحة.
- وفي سنة 2007 يعاد تنظيمها بمرسوم تنفيذي رقم 351/07 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية للتهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية.

ب- **الديوان الوطني للسياحة:** إن الترقية السياحية الجزائرية هي مهمة جميع الأطراف غير أن المسؤول الأول عن ذلك هو الديوان الوطني للسياحة من خلال إصدار جملة من الحملات الترقوية (الإشهارية، علاقات عامة وتنشيط المبيعات)، باعتماده على عدة فروع موزعة على التراب الوطني من أجل تحقيق جملة من الأهداف:

- تغيير المحيط المؤسساتي للسياحة من نظرة سلبية إلى نظرة إيجابية.
- تحسيس المواطنون ومسؤولي القطاعات الأخرى بأهمية السياحة.
- التعريف بفرص الاستثمار في مجال السياحة.
- إثارة انتباه السياح وإقناعهم بجمال وروعة السياحة الجزائرية.

ولتحقيق هذه الأهداف وغيرها يعتمد الديوان على مجموعة من الوسائل والتي من شأنها أن تعرف أكثر بالمنتوج السياحي.

ت- **المديريات السياحية الولائية:** المديرية السياحية الولائية هي الممثل الأساسي للوزارة على المستوى المحلي وهي المسؤولة عن مراقبة النوعية، التهيئة الخاصة بالسياحة ومنح رخص الاستثمار، محاولة مراقبة ومتابعة هذه المشاريع وتطبيق العقوبات في حالة عدم احترام القانون حيث تعمل أساسا على:

- تحسيس الجمعيات والدواوين السياحية للمشاركة في التظاهرات والمهرجانات التي تقام بالولايات السياحية خلال موسم الاصطياف للتعريف بالإمكانيات السياحية للولاية.
- تنظيم معارض خاصة للإمكانيات السياحية بالولاية.
- عقد لقاءات مع المتعاملين قصد إنشاء المجلس الولائي للسياحة والذي يعتبر فضاء تشاوري من شأنه الإلمام بكل الاقتراحات والانشغالات التي تساهم في إنعاش القطاع أفضل.
- توزيع مطويات وأقراص (CD) إشهارية تعرف بالقدرات السياحية للولاية.
- إبداء الرأي حول إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياحي.
- إقامة تظاهرات فلكلورية لإبراز التقاليد والفنون الشعبية التي تمتاز بها المنطقة.

ث- **وكالات السياحة والأسفار:** عرف القانون الجزائري وكالة السياحة والسفر على أساس أنها بائعا للخدمات السياحية وذلك حسب المرسوم التنفيذي رقم 99-06 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق لـ 4 أبريل سنة 1999 حسب ما تنص عليه المادة 3 المتضمنة القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار "على أن هذه الأخيرة مؤسسة تجارية تمارس بصفة دائمة نشاطا سياحيا يتمثل في بيع مباشر أو غير مباشر لرحلات وإقامات فردية أو جماعية وكل أنواع الخدمات المرتبطة بها." (الجريدة الرسمية، العدد 24، الصادرة في 4 أفريل 1999)

ج- **الحركة الجمعوية:** إن من شأن الحركة الجمعوية المساهمة في التنمية السياحية باعتبارها وسيلة ترقوية فعالة في القطاع السياحي وذلك لما تقوم به من نشاطات تبرز من خلالها سواء للجمهور المحلي أو الأجنبي مختلف المنتوجات السياحية التي تتوفر لدى مناطق الوطن، حيث تنشط بالتنسيق مع مديرية السياحة من خلال القيام بعمليات تحسيسية حول قطاع السياحة للمشاركة في التظاهرات المحلية للمنطقة، وكذا حماية المواقع السياحية الأثرية وتقديم الإعانات الضرورية للقيام بذلك وكذا المشاركة في الاحتفال باليوم العالمي للسياحة (27 سبتمبر) وكذا اليوم العربي للسياحة (17 جوان).

ح- **الديوان الوطني الجزائري للسياحة (ONAT):** يتكون الديوان الوطني الجزائري للسياحة من 35 وكالة موزعة عبر 25 ولاية لتنشيط وترقية والإعلام السياحي، تشارك في عمليات الترقية التجارية، تنظيم النشاطات الخاصة بالمؤتمرات والمحاضرات تصميم برامج التظاهرات السياحية المتعلقة بسياسة التسلية والتنسيق مع النقابات وممثليات التظاهرات السياحية عبر الوطن وغيرها من الأنشطة التي يقوم بها بهدف النهوض بالقطاع السياحي إلى المستوى اللازم.

خ- **الوكالة الوطنية للتنمية السياحية (ANDT):** تتمثل مهمتها الأساسية في تهيئة وتسيير مناطق التوسع السياحي وإدراج مهام الهندسة الفندقية والسياحية وتطوير خدمات الدراسة والاستثمار لصالح المتعاملين والمستثمرين.

د- **لنادي السياحي الجزائري (TCA):** تم إنشاءه النادي السياحي الجزائري في أكتوبر1963 يعمل على تنشيط السياحة وله عدة فروع منها الجزائر السياحية والاستثمار، سياحة وأسفار الجزائر، الجهات الأربعة للأسفار، رحلات بلا حدود، Touring Voyager Algérie، International Travels Service ، Travel Four Winds، Voyages Sans Frontier Caltan.

ذ- **المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية (ENET):** أنشأت المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98/70 الصادر في 24 شوال 1418 الموافق لـ21 فيفري 1998 في شكل مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري.

- توضع الوكالة تحت وصاية وزارة السياحة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستغلال المالي و لها المهام الآتية (المرسوم التنفيذي رقم 98/70):
- تكلف الوكالة بتنشيط وترقية النشاطات السياحية في إطار السياسة الوطنية لتطوير السياحة والتهيئة العمرانية.
- تشرف الوكالة على حماية مناطق التوسع السياحي والحفاظ عليها.
- اقتناء الأراضي لإنشاء الهياكل السياحية وملحقاتها.
- القيام بالدراسات والتهيئة المخصصة للنشاطات السياحية والفندقية والحمامات المعدنية.
- تساهم في ترقية الأماكن داخل مناطق التوسع مع المؤسسات المعنية.
- تقوم بكل أعمال الترقية لمناطق التوسع السياحي وتطويرها.
- تكلف الوكالة باقتناء الأراضي الضرورية للاستغلال السياحي لمنابع المياه المعدنية ذات القيمة العلاجية العالية، وتقوم بدراسة التهيئة الضرورية.

ر- **مؤسسة التسيير السياحي بزرالدة (EGT):** نتجت مؤسسة التسيير السياحي بزرالدة عن ALTOURفي 1984 التي تحولت إلى EPE في 14 جويلية 1991 برأسمال قدر بـ10 مليون دولار موزعة على 500 نشاط مقسم على 3 وحدات مشتركة (Entreprise de gestion touristique de Zeralda, 1995, p. 2) :

- 200 نشاط للخدمات.
- 150 للصناعات المتعددة.
- 150 للكيمياء البترولية والصيدلية.

وهو مركب من ثلاث مراكز (فندق زرالدة، سبلي دور، مركز سياحي) والتي تتولى الأنشطة السياحية.

ز- **مؤسسات التكوين:** من بين العوامل التي تعمل على تطوير السياحة المورد البشري الذي يعتمد على وجود إطارات وعمال ذات كفاءة وخبرة في مجال السياحة، ففي الجزائر هناك عدة مؤسسات تهتم بالتكوين السياحي والفندقي ومن تلك المؤسسات نجد:

- المدرسة الوطنية العليا للسياحة بالأوراسي و(ENST) والتي تم إنشاءها سنة 1976 لتكوين الإطارات والمسيرين في مجال السياحة والفندقة.
- المعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحة بتزي وزو (INTHT) يهتم بتكوين تقنيين سامين.
- مركز الفندقة والسياحة ببوسعادة (CHT) تم إنشاءه سنة 1970 يعمل على تكوين تقنيين وأعوان ذو كفاءة في السياحة.
- مدرسة السياحة بتيبازة.
- مدرسة السياحة بعين تيموشنت.

بالإضافة إلى مدارس لتكوين المهني التابعة للوزارة والموزعة في كل من الطارف، تلمسان، عين البنيان، تيزي وزو، تمنراست، بومرداس، تعمل على تكوين إطارات وعمال في مجال المطاعم والفنادق والسياحة، حيث تحتوي على طاقة استيعاب تفوق 2600 مقعد بيداغوجي.

III - تقييم المرحلة الثانية من المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية [2009-2015]:

تم إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية بالاعتماد على عدة متغيرات اقتصادية وحتى يمكن تقييم وتنفيذ هذا المخطط يجب النظر إليه من عدة زاوية أهمها:

1.III- طاقة الإيواء : السائح عند تنقله من مكان سكناه المعتاد إلى مكان أخر وهو المقصد السياحي لفترة تفوق 24 ساعة يكون بحاجة إلى مكان يلجأ إليه ليجد راحته، تلك الأماكن تسمى بالمنتجعات أو الفنادق بأنواعها المختلفة حيث يعتمد على عدد الأسرة في تقديرها.

أ- **الأهداف المبرمجة لتطوير طاقة الإيواء لفترة [2009-2015]:**

تعد نوعية طاقات الإيواء وجودة خدماتها معيارا مهما لقياس مدى تطور ونمو القطاع السياحي في أي بلد، ولأجل تقييم حجم طاقات الإيواء في الجزائر ضمن الاستراتيجية السياحية لمخطط (SDAT2025) أنظر الجدول رقم (02) (الملحق 2) الذي يبين لنا طاقات الإيواء المبرمجة للفترة [2008-2013]) .

ما يمكن ملاحظته من الجدول الثاني هو توقع تراجع نسبة النمو نظرا لثبات الزيادات السنوية لعدد الأسرة المقرر إنجازها عند 10000 سرير إضافي سنويا.

ب- **تطور طاقة الإيواء المنجزة للفترة [2009-2015]:** فالجدول رقم (03) (أنظر الملحق 3) الذي يوضح لنا التطور الحقيقي لطاقة الإيواء للفترة [2009-2015]) .

نلاحظ ارتفاع طاقة الإيواء خلال الفترة [2009-2015] من 86383 سرير سنة 2009 إلى 102244 سرير سنة 2015 بـ 158661 سرير أي بمعدل 1321 سرير سنويا.

تظهر المقارنة بين الجدولين السابقين الفرق الكبير بين الأهداف المسطرة وما تم تحقيقه فعلا، وتزيد الفجوة بينهما من 60617 سرير سنة 2009 إلى 57625 سرير سنة 2015، كما سجل شبه التوقف في عدد الأسرة المنجزة خاصة بالنسبة للفترة [2010-2013] حيث خلال 4 سنوات تم إنجاز 4323 سرير فقط بمتوسط 1080 سرير سنويا، ومعدل 0.47% سنويا. يمكن القول أنه تم تسجيل عجز في تحقيق الأهداف المسطرة لعدد الأسرة حيث كان من المقرر بلوغ 159869 سرير سنة 2015 بينما تم تحقيق فقط 102244 سرير أي بعجز 57625 سرير، حيث تم تحقيق 63% من الأهداف.

يمكن تفسير سبب وجود الفروقات بين طاقة الإيواء المبرمجة وطاقة الإيواء المحققة أو المنجزة بـ:

- الإجراءات الادارية المعقدة التي يوجهها أصاحب المشاريع الاستثمارية السياحية.
- تفضيل أصحاب رؤوس الأموال استثمار أموالهم في مشاريع استثمارية أخرى أقل مخاطرة من القطاع السياحي، كونه أكثر حساسية لعدة عوامل أهمها صعوبة تلبية رغبات وأذواق السياح مع اختلاف أعمارهم، أجناسهم، ميولتهم وغيرها.
- الاعتماد على المشاريع السياحية الصغيرة أو المتوسطة وبالتالي تكون عدد الأسرة المحققة منها قليل أو متوسط، عكس الفنادق الكبيرة الفاخرة التي يكون عدد الأسرة بها بنسبة كبيرة.

2.III- تدفقات عدد السياح: يمكن الاعتماد على عدد الزوار الوافدين إلى بلد معين كمعيار لقياس التطور في القطاع السياحي، لأن توقع الرفع من الطاقة الاستيعابية للإيواء من خلال إنشاء فنادق إضافية يؤدي إلى ارتفاع العرض السياحي وهذا بدوره يؤدي لتزايد الطلب السياحي.

أ- **توقعات التدفقات السياحية خلال الفترة [2009-2015]:** كون الجزائر تزخر بمعالم سياحية ثرية فمن المنتظر توافد عدد كبير من السياح سواء منهم الأجانب أو الجزائريين المقيمين بالخارج، حيث كان التوقع كما هو مبين في الجدول رقم (04).

تم الحصول على هذه التوقعات بتطبيق نسبة النمو المتوسط، فالتدفقات عند بداية العشرية كانت بنسبة 10% ثم أعيد تعديلها سنويا بنصف نقطة 0.5% ابتداء من سنة 2008، وبناء عليها وعلى الاستقرار المرحلي لدخول السياح الأجانب فان العدد المرتقب لـ 2013 قارب 3.1 مليون سائح منهم 1.9 مليون أجنبي أي بمعدل تطور 31%.

ب- **تطور التدفقات السياحية للفترة [2009-2015]:**

السياح الوافدة قد يكونون أجانب أو جزائريين مقيمين بالخارج، فتوافدهم من سنة لأخرى كان كما هو موضح في الجدول رقم (05) (أنظر الملحق رقم 5).

لم يتجاوز عدد السياح 1.9 مليون إلى غاية 2009 أغلبهم من الجزائريين المقيمين بالخارج، بدأ هذا العدد في التحسن نوعا ما، حيث تعدى 2 مليون بداية من سنة 2010، قد يرجع ذلك إلى الاستراتيجية المتبعة في المخطط من خلال تحسين ظروف الاستقبال أو صورة الجزائر في الخارج، خاصة بالنسبة للظروف الأمنية.

من خلال المقارنة بين عدد السياح المبرمج استقبالهم والعدد الفعلي يمكن ملاحظة عدم تحقيق التوقعات للسنوات [2009-2015] رغم الارتفاع في عدد السياح من 1911506 سائح سنة 2009 منهم (655810 سائح أجنبي) إلى 1709994 مليون سائح سنة 2015 (1083125 سائح أجنبي) بينما كان من المتوقع وصول 2500000 سائح، هذا الارتفاع يعود إلى زيادة عدد السائحين الجزائريين المقيمين بالخارج الذي فاق بكثير عدد السياح الأجانب، ومنه يمكن ملاحظة أنه رغم كل الجهود المبذولة لهذه الفترة لم تسجل سوى 427315 سائح أجنبي إضافي مقابل انخفاض عدد السياح الجزائريين المقيمين بالخارج بـ 628823 كما يمكن ملاحظة الارتفاع في العجز السنوي في تحقيق الأهداف ما عدى سنة 2011.

3.III- إيرادات القطاع السياحي:

تشكل الايرادات السياحية مصدرا هاما للدخل الوطني في الدول السياحية، وتساهم زيادتها بشكل كبير في ارتفاع قيمة هذا الدخل وتحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع.

أ- **توقعات إيرادات القطاع السياحي:** الجدول رقم (06) (أنظر الملحق رقم 6) يوضح الإيرادات المتوقعة الناتجة عن النشاط السياحي للفترة [2009-2015].

باعتبار أن متوسط الانفاق للسائح قدر بـ 520 مليون دولار أمريكي لسنة 2002، فقد تم تقدير الإيرادات السنوية لأفاق 2015 على أساس هذا المتوسط.

أ- **تطور الإيرادات السياحية للفترة [2009-2015]:**

نسبة المساهمة الحقيقية في الإيرادات للقطاع السياحي كما هي مبينة في الجدول رقم (07) (أنظر الملحق رقم 7).

سجلت الإيرادات ارتفاعا ملحوظا من 266.4 مليون دولار سنة 2009 إلى 303.7 مليون دولار سنة 2015 أي بنسبة 37.3 مليون دولار، لكن رغم هذا الارتفاع لم تحقق الأهداف المخطط لها بل سجلت عجزا خلال كل السنوات المتعلقة بالدراسة [2009-2015].

4.III- توفير مناصب الشغل:

إن الرفع من الاستثمار في النشاط السياحي يؤدي لخلق منصب شغل جديدة سواء كانت مباشرة أو غير مباشر، كون التكامل الموجود بين القطاع السياحي والقطاعات الأخرى كالنقل والاتصال وغيره.

أ- **عدد مناصب الشغل المقدرة للفترة [2009- 2015]:**

حسب تقديرات المنظمة العالمية للسياحة لمناصب الشغل التي يوفرها قطاع السياحة يؤدي انجاز سرير واحد إلى إحداث 0.5 منصب شغل مباشر و1.5 منصب غير مباشر، وبناء على ذلك وعلى التقديرات المبرمجة في المخطط فإن "عدد المناصب الجديدة لأفاق 2013 هو 57600 منصب شغل مباشر و172500 منصب شغل غير مباشر بمجموع 230000 منصب شغل ليبلغ 434400 منصب شغل" (وزارة السياحة والصناعة التقليدية، 2016).

بلغ عدد مناصب الشغل لسنة 2008 بـ 320000 منصب ليصل سنة 2013 إلى 364000 بزيادة 115600 منصب خلال خمس سنوات أي بمعدل 19266.66 منصب شغل سنويا.

ب- **عدد مناصب الشغل المحققة في الفترة [2009-2015]:** الجدول رقم (08) (أنظر الملحق 8) يوضح التطور الحقيقي لمناصب الشغل في قطاع السياحة خلال المرحلة الثانية من المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية. ووفقا لتوقعات المسؤولين عن القطاع كان من المفروض توفير 230000 منصب شغل إضافي ليبلغ العدد 434400 سنة 2013 أي بنسبة 112.5% بمعدل سنوي 18.75 % ما يمثل 70400 منصب شغل بمتوسط 11733 منصب سنويا.

يتضح مما سبق وجود عراقيل عديدة ساهمت في عدم تحقيق أهداف المخطط كاملة وكذا محدودية توفير العقار السياحي والاستثمار فيه، يمكن إيجاز تلك العراقيل في النقاط الأساسية التالية:

- استعمال العقار السياحي في مشاريع غير سياحية (السكن، المحطات الكهربائية، الأشغال العمومية) وتواجد مساحات كبيرة للعقار الفلاحي والغابات وكذا أملاك الخواص داخل هذه المناطق، مما أدى إلى صعوبة الحصول على العقار السياحي وغلاء الثمن المرجعي لمنح حق الامتياز.
- تقليص صلاحيات الأداة المكلفة بالمحافظة وتسيير هذه المناطق المخصصة لتوسع السياحي ضمن المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة، وكذا نقص في امكانياتها المادية والبشرية.
- تجميد الغلاف المالي المخصص لاسترجاع العقار السياحي، وذلك عن طريق ممارسة حق الشفعة أو في إطار المصلحة العامة، وعدم اكتفاء الأغلفة المالية المخصصة لعمليات تهيئة العقار السياحي وانجاز مختلف الشبكات.
- عدم إقدام المستثمرين في مجال السياحة بسبب عدم توفير المناخ الاستثماري المناسب والملائم، وكذا كون القيمة المالية للمشاريع كبيرة وبطيئة الاسترجاع.
- نقص الاحترافية لحاملي المشاريع السياحية.
- غياب مرافقة جوارية فعالة للمستثمرين في مجال السياح.

إن مجمل تلك الأهداف والنتائج المرتقبة من خلال تنفيذ هذا المخطط والمتمثلة في" الرفع من الناتج المحلي الإجمالي وتوفير مناصب الشغل، وكذا بعث السياحة الداخلية وبناء المقصد السياحي. أما السيناريوهات المتوقعة بعد تنفيذ المخطط فيمكن إيجازها فيما هو متوقع في المخطط الحكومي بشأن القطاع السياحي (SNAT 2030) " (بن زعرور و ساطور، 2016) كما هو موضح في الجدول رقم (09) (أنظر الملحق رقم9).

IV - أهم الحلول المقترحة لمواجهة تحديات القطاع السياحي في الجزائر

يعاني قطاع السياحة في الجزائر من ضعف كبير في أدائه، وهو ما يضع القائمين عليه أمام تحديات كبيرة سعيا للخروج من تبعية الاقتصاد الوطني للمحروقات، غير أن هناك مجموعة من التوصيات لو تم العمل بها يمكن التخفيف من حدة تلك المشاكل.

1.IV- تحديات القطاع السياحي في الجزائر: من أهم تلك التحديات نجد:

- غياب الأمن والاستقرار كعنصر أساسي لجذب السياح نظرا لعدم وجود شرطة سياحية.
- ضعف قدرة الاستيعاب الفندقي وعدم تنوعها.
- غياب المعلومات السياحية والمنشورات التوجيهية.
- غياب النظافة بشكل عام ونظافة الشواطئ بشكل خاص.
- قلة الأنشطة الترفيهية وعدم تهيئة الغابات.
- مشكلة التنقل والمواصلات، الأمر الذي تسبب في عزلة الكثير من المناطق السياحية.

- عدم تطور شبكة الاتصالات وضعف تدفق الإنترنت.
- غياب الأنشطة التحسيسية والبرامج التوعوية التي من شأنها أن تساهم في المحافظة على البيئة.
- التلوث البيئي في الكثير من المناطق السياحية.
- ضعف مستويات المأكل وعدم وجود صرامة في التعامل مع الباعة الذين لا يحترمون تعليمات النظافة.
- غلاء الأسعار خاصة في المناطق السياحية والمؤسسات الفندقية، وعدم تفعيل أجهزة الرقابة على الأسعار.
- غياب استراتيجيات تسويق المنتجات السياحية، خاصة على المستوى الدولي لاستقطاب السياح الأجانب.
- ضعف تنافسية القطاع السياحي أمام البلدان الأجنبية.
- مشكلة السياحة الموسمية التي تعانيها الكثير من المناطق السياحية، حيث يكاد ينعدم السياح خارج المواسم نتيجة عدم تشجيع السياحة الداخلية، وعدم الترويج للمعالم السياحية والترفيهية غير المرتبطة بالموسمية.

IV.2-أهم التوصيات المقترحة لنهوض بالقطاع السياحي:

يفرض نمو السياحة واستدامة مواردها وزيادة عائداتها ومنافعها الاقتصادية توسيع وتعميق الاهتمام والرعاية الحكومية والمجتمع بهذا القطاع وفقاً لأسس ومعايير واضحة ومحددة في إطار المخططات التي تتوافق والرؤية الاستراتيجية للدولة وبرنامج الحكومة وذلك من خلال العمل بالتوصيات التالية (عيساني، 2016):

- خلق تنمية سياحية مستدامة، مسؤولة ومنظمة.
- تنمية المجتمع المحلي وإشراك سكانه في منافع السياحة.
- ضمان أمن وسلامة السياح، وخلق انفتاح في المجتمع وتحرير الخدمات السياحية، دون المساس بالهوية الثقافية والاجتماعية للمجتمع الجزائري.
- اعتماد الواقعية والترشيد في استخدام الموارد والإمكانات وعدم المبالغة في الطموحات، وذلك من خلال تطويع وتجديد وتطوير السياسات والخطط المتبعة.
- التخطيط للسياحة بالاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية،
- زيادة الوعي في المجتمع بأهمية السياحة، وكيفية التعامل والاهتمام بالسائح وخدمته.
- تطوير مهارات الأفراد وقدرات الموارد البشرية السياحية.
- الارتقاء بأساليب ووسائل الترويج والتسويق السياحي.
- إيجاد قاعدة للشراكة الوطنية بين القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني.
- تعزيز استقرار البناء المؤسساتي للسياحة وتحديث أجهزة الإدارة السياحية وتزويدها بالكفاءات والمهارات المتخصصة واستكمال إصدار وتحديث منظومة التشريعات السياحية.
- حماية الموارد والإمكانيات البيئية والطبيعية من السطو والهدر والاستخدام الجائر وتهديدات التلوث والتغيرات المناخية.
- الحفاظ على الموارد والأصول السياحية الحضارية التاريخية والموروث الثقافي، وصيانتها.
- تحفيز الاستثمارات في القطاع السياحي من خلال توفير خدمات البنية التحتية والمرافق العامة في المناطق السياحية المستهدف تنميتها وتقديم مزيد من التسهيلات لتحسين عرض المنتج السياحي.

V- خاتمة:

قامت وزارة السياحة ببذل العديد من الجهود لنهوض بالقطاع السياحي ومن جملة تلك الجهود إعداد خطة استراتيجية، حيث تم فيها تحديد مختلف الأهداف التي يمكن تحقيقها من وراء القطاع، وتلك الأهداف هناك من تم التعبير عليها بالطريقة الكيفية إلا أن معظمها عبر عليها بالطريقة الكمية اعتمادا على عدة مؤشرات متوقعة، ومن بين تلك المؤشرات نجد الإيرادات السياحية المتوقعة، عدد السياح الوافدة، عدد المنشآت السياحية التي سيتم إنجازها وعدد مناصب الشغل التي يمكن أن يوفرها القطاع سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، حيث جاءت هذه الدراسة لتقييم المرحلة الثانية من البرنامج المسطر لتدارك بعض النقائص المسجلة لاقتراح بعض الحلول الملائمة.

نتائج الدراسة: من خلال الدراسة التي قمنا بها تم التوصل إلى جملة من النتائج منها:

بالنسبة للمؤشرات التي تم الاعتماد عليها في تقييم المرحلة الثانية تم فيها تسجيل عجز بقيم متفاوتة وهي كما يلي:

لقد تم تسجيل عجز في تحقيق الأهداف المسطرة لعدد الأسرة حيث كان من المقرر بلوغ 119869 سرير سنة 2015 بينما تم تحقيق فقط 102244 سرير أي بعجز قدر بـ 57625 سرير، حيث تم تحقيق 63% من الأهداف المسطرة للمرحلة الثانية.

عدم تحقيق التوقع في تدفق عدد السياح حيث كان من المتوقع أن يتجاوز عدد السياح مع نهاية 2015 عن 2.5 مليون سائح بينما كان التدفق الحقيقي لم يتعدى 1.9 مليون سائح مع العلم أن النسبة الكبيرة منهم هم جزائريين مقيمين بالخارج.

كان من المتوقع أن تتجاوز الإيرادات السياحية لسنة 2015 عن 1500 مليون دولار إلا أن المسجل الحقيقي منها لم يتجاوز قيمة 303.07 مليون دولار سنة 2015 أي أن نسبة العجز قدرت بـ 1106.3 مليون دولار.

بالنسبة لليد العاملة تم فيها أيضا تسجيل عجز والمقدر بـ 84400 منصب شغل، حيث كان من المتوقع أن يصل عددها مع نهاية 2015 عن 434400 منصب، إلا أن المحقق منه فعليا هو 350000 منصب مباشر وغير مباشر.

اختبار الفرضيات: من خلال الدراسة التي قمنا بها تم التوصل لاختبار الفرضيات التي تم صياغتها في بداية البحث.

بالنسبة للفرضية الأولى: تكمن أهم المقومات السياحية الجزائرية في مقومات طبيعية، تاريخية، حضارية ومادية بالإضافة إلى مقومات إدارية والمتمثلة في الطاقم الاداري الذي يتولى تسيير القطاع على رأس ذلك الطاقم وزارة السياحة، الديوان الوطني للسياحة، المديريات السياحية بالولايات وغيرها من الهيئات التي لها الدور الفعال لنهوض بالقطاع السياحي، هذا ما يثبت صحة الفرضية إثباتا جزئيا.

بالنسبة للفرضية الثانية: تم التركيز في المخطط التوجيهي على تسطير عدة أهداف منها عدد السياح الوافدة عبر الحدود، طاقة الإيواء أي عدد الفنادق التي سوف يتم انجازها، وعدد مناصب الشغل سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة التي يتم تشغيلها في قطاع السياحة بالإضافة إلى الإيرادات السياحية وكذا مؤشرات أخرى، هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية إثباتا جزئيا.

بالنسبة للفرضية الثالثة: يعاني القطاع السياحي من عدة مشاكل منها من هي متعلقة بالجانب المادي، وكذا المعنوي (الثقافة السياحية) ومنها أيضا ما هو متعلق بالجانب التسييري إضافة إلى مشكلة العقار السياحي لإنجاز المنشآت السياحية، هذا ما يثبت الفرضية الثالثة إثباتا جزئيا.

- الملاحق:

الملحق رقم (01): كما هو مبين في الجدول رقم (01).

الجدول (1) : توزيع المنابع الحموية حسب الولايات

الولاية	عدد المنابع الحموية	النسبة	الولاية	عدد المنابع الحموية	النسبة%
أدرار	11	%5.44	قسنطينة	4	%1.98
عين الدفلى	4	%1.89	الجلفة	2	%0.99
عين تيموشنت	2	%0.99	البيض	1	%0.49
باتنة	8	%3.96	الوادي	2	%0.99
برج بوعريريج	4	%1.98	الطارف	7	%3.46
بجاية	3	%1.48	غرداية	3	%1.48
بسكرة	10	%4.95	قالمة	9	%4.45
بليدة	4	%1.98	ايليزي	6	%2,97
بويرة	2	%0.99	خنشلة	2	%0.99
بومرداس	2	%0.99	مسيلة	3	%1.48
الشلف	6	%2.97	معسكر	5	%2.47
سعيدة	4	%1.98	مدية	11	%5.44
سكيكدة	2	%0.99	ميلة	11	%5.44
سوق هراس	4	%1.98	مستغانم	3	%1.48
تمنراست	7	%3.46	النعامة	2	%0.99
سطيف	6	%2.97	وهران	4	%1.98
تبسة	2	%0.99	ورقلة	20	%9.90
تيارت	2	%0.99	تيزي وزو	7	%3.46
غليزان	4	%1.98	تلمسان	9	%4.45

Source : www.mta gov.dz/sources thermales par Wilaya

الملحق رقم (02): كما هو مبين في الجدول رقم (02).

الجدول (02): طاقة الإيواء المبرمجة للفترة [2008-2013]

الوحدة: سرير

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الأسرة	147000	157000	167000	177000	187000	-	159869
نسبة النمو%	-	%6.80	%6.37	%5.99	%5.65	-	-

المصدر: وثائق وزارة السياحة، 2015

الملحق رقم (03): كما هو مبين في الجدول رقم (03).

الجدول (03): تطورطاقة الإيواء المنجزة للفترة [2009-2015]

الوحدة: سرير

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الأسرة	86383	92377	92737	94600	96700	99605	102 244
نسبة النمو%	-	6.64	0.39	2.01	2.22	3	2.65

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، 2014- 2016

الملحق رقم (04): كما هو مبين في الجدول رقم (04).

الجدول (04): توقعات التدفقات السياحية خلال الفترة [2009-2015]

الوحدة: سائح

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد السياح	1950000	1270000	2430000	2700000	3090000	2600000	2500000
نسبة النمو%	-	34.8-	19.33	11.11	14.44	15.85-	3.84-

المصدر: وثائق وزارة السياحة، 2014

الملحق رقم (05): كما هو مبين في الجدول رقم (05).

الجدول (05): تطور التدفقات السياحية للفترة [2009-2015]

السنوات	السياح الأجانب		الجزائين		المجموع	
	عدد السياح	نسبة النمو%	عدد السياح	نسبة النمو%	المجموع	نسبة النمو%
2009	655810	17.80	1255696	3.35	1911506	7.89
2010	654987	-0.13	1415509	12.37	2000000	4.62
2011	901642	37.65	1493245	5.49	2394887	19.74
2012	700000	-22.36	1900000	27	2600000	8.56
2013	964000	37.71	1736000	8.63	2700000	3.75
2014	940125	2.47-	1361248	21.58-	2301373	15-
2015	1083125	15.21	626873	-53.94	1709994	26-

المصدر: وثائق وزارة السياحة، الديوان الوطني للإحصاء، تقرير منظمة السياحة العالمية، 2014

الملحق رقم (06): كما هو موضح في الجدول رقم (06).

الجدول (06): توقعات الإيرادات للفترة [2009-2015]:

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإيرادات	692	722	822	1076	1313	-	1500
نسبة النمو%	-	0.043	0.14	0.31	0.22	-	-

المصدر: وثائق وزارة السياحة، 2014

الملحق رقم (07): كما هو موضح في الجدول رقم (07).

الجدول (07): تطور الإيرادات السياحية للفترة [2009-2015]

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإيرادات	266.4	219.1	208.3	196,4	230,3	258,3	303,7
نسبة النمو%	-	17.75	-4.93	-5.71	17.26	12.16	17.57

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، 2016

الملحق رقم (08): كما هو موضح في الجدول رقم (08).

الجدول (08): تطور عدد مناصب الشغل في القطاع السياحي [2009-2015]

الوحدة: عامل

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد المستخدمين في قطاع السياحة	350000	364210	344000	351691	364000	261289	350000
نسبة المساهمة في العمالة الاجمالية %	3.9	4.06	-	-	3.5	-	-

المصدر: تقرير المنظمة العالمية للسياحة، 2014

الملحق رقم (09): كما هو موضح في الجدول رقم (09).

الجدول (09) : السيناريوهات المتوقعة في آفاق 2030

السيناريوهات	عدد السياح (بالمليون)	عدد المشاريع	عدد الأسرة الجديدة	القيمة المالية (مليار دينار)	الإنجاز السنوي
السيناريو المتفائل	18	2500	400000	1200	24000سرير 200 مشروع
السيناريو المعتدل	12	1240	200000	600	1200سير 100 مشروع
السيناريو الضروري	6	635	100000	300	600سرير 50 مشروع

المصدر: وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية.

1. الإحالات والمراجع:

2. Ceneap. (2001). Reformes économique et opportunités d'investissement en Algérie .
3. Entreprise de gestion touristique de Zeralda .(1995) .Etude du plan redressement.
4. http://www howesse.com.(2017 ,11 29) .
5. www.wikipedia.org.(2011 ,11 10) .
6. Zeralda, E. d. (1995). Etude du plan redressement.
7. الجريدة الرسمية، العدد 19، 2000. (بلا تاريخ). المرسوم التنفيذي رقم 46/2000 المؤرخ في 1 مارس 2000 يعرف المؤسسات الفندقية ويحدد تنظمها وسيرها وكذا كيفية استغلالها، الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 1 مارس 2000 . الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. المرسوم التنفيذي رقم 98/70 . تأليف الصادر في 24 شوال 1418 الموافق لـ 21 فيفري 1998، حول نشأة المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية ومهامها، الجريدة الرسمية، العدد 09، الصادرة بتاريخ 21 فيفري 1998.

9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. الجريدة الرسمية، العدد 24، الصادرة في 4 أفريل 1999. تأليف القانون رقم 06/99يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالات السياحة والأسفار.

10. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (بلا تاريخ). المرسوم التنفيذي رقم 46/2000. المؤرخ في 1 مارس 2000 يعرف المؤسسات الفندقية ويحدد تنظمها وسيرها وكذا كيفية استغلالها، الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 1 مارس 2000 .

11. شكري بن زعرور، و رشيد ساطور. (2016). السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر الأدلة من التكامل المشترك و تحليل السببية. RePEc Archive Munich Personal .

12. عبدالفتاح عيساني. (2016). القطاع السياحي في الجزائر مشاكل ومقترحات. شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات .

13. نبيل بو فليح، و محمد تقرورت. (ماي, 2010). دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا. الملتقى الوطني الأول حول السياحة الواقع والآفاق . المركز الجامعي البويرة.

14. وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدي. المرسوم التنفيذي رقم 07/16. تأليف الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المؤرخ في 10 يناير 2016 يحدد مهام المفتشية العامة لوزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 10 جانفي 2016.

15. (2016). وزارة السياحة والصناعة التقليدية.